



الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2724
5 December 1986

ARABIC



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيس : السيد والترز

السيد بيلونوغوف

الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ولكوت

استراليا

السيد الشعالي

الإمارات العربية المتحدة

السيد تسفيتكوف

بلغاريا

السيد كاسمري

تايلند

السيد ألييني

ترينيداد وتوباغو

السيد بييرينغ

الدانمرك

السيد منغجيا يو

الصين

السيد غبيهو

غانا

السيد دي كيمولاريا

فرنسا

السيد أغيلار

فنزويلا

السيد أدوكي

الكونغو

السيد رابيتافيك

مدغشقر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد غور - بوث

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠التمبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذا هو أول اجتماع لمجلس الأمن خلال شهر كانون الاول/ديسمبر ، أود - خروجاً على مبادئي الشخصية المستقرة - أن اشني نيابة عن المجلس على سير جون طومسون ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ، لما قدمه من خدمات بوصفه رئيساً لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وأنا واثق من أنني أعبر عن رأي جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق تقديرنا للسفير طومسون الذي يستحق امتناننا للمهارة الدبلوماسية الكبرى والتميز اللذين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

اقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من

الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة (S/18501)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن احيط أعضاء المجلس علماً بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واسرائيل وزمبابوي والكويت ومصر والمغرب يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقاً لما جرت عليه الممارسة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد مودنفي (زمبابوي) المقعد المخصص له على

طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الأردن) والسيد نيتانياهو (اسرائيل) والسيد

ابو الحسن (الكويت) والسيد بدوي (مصر) والسيد سلاوي (المغرب) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن احيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة لدى الامم المتحدة ، وفيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب ان يقوم مجلس الأمن بتوجيه الدعوة الى السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة وفقا للممارسة المعمول بها ، وذلك فيما يتصل بنظر المجلس في البند "الحالة في الاراضي العربية المحتلة" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن S/18504 .

ان طلب الامارات العربية المتحدة لم يقدم بموجب المادة ٢٧ أو المادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، ولكن اذا أقره المجلس فان توجيه الدعوة للمشاركة في المناقشة سيعطي منظمة التحرير الفلسطينية نفس الحقوق في المشاركة التي تعطى للدول الاعضاء عند دعوتها للمشاركة وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في الكلام بشأن هذا الاقتراح ؟

نظرا لانه يبدو أنه ليس هناك عضو آخر من أعضاء المجلس يرغب في الكلام في هذه المرحلة ، سأدلي بالبيان التالي بصفتي ممثلا للولايات المتحدة .

ان الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن فان الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ .

وطوال ٤٠ عاما أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ولم تكن لتعترض لو أن هذه المسألة اثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية وبالتالي ، تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق الاشتراك في اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت تلك

المنظمة دولة عضوا في الأمم المتحدة . اننا نؤمن قطعا بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن هذا لا يتطلب انتهاك القواعد المعمول بها .

ولا توافق الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على النظام الداخلي . ونرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لهذه الاسباب ، تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت وبطبيعة الحال سوف تصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس .

إذا لم يبد أي عضو من أعضاء المجلس رغبته في الكلام في هذه المرحلة ، سوف أعتبر أن المجلس على استعداد للتصويت على اقتراح الامارات العربية المتحدة .
تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الصين ، غانا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، الدانمرك ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس : نتيجة التصويت كما يلي : عشرة أصوات مؤيدة مقابل صوت

واحد وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت ، ولهذا اعتمد الاقتراح .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد

المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن احيط المجلس علماً بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيما يلي نصها :

"يشرفني بمفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن أطلب السماح لي بالمشاركة في المناقشة الجارية الآن في مجلس الأمن للبند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، وفقاً لاحكام المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس" .

وجه مجلس الأمن الدعوة ، في مناسبات سابقة ، الى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة للمشاركة في النظر في مسائل واردة في جدول أعماله . وجريا على الممارسة المتبعة في هذا الشأن ، اقترح على المجلس أن يوجه ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الدعوة الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وموجهة من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة هذا نصها :

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن ، أن يوجه دعوة بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، أثناء نظر المجلس في البند المدرج على جدول أعماله الآن" .

وستصدر هذه الرسالة باعتبارها وثيقة مجلس الأمن S/18505 .

إذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن المجلس يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت الى سعادة السيد كلوفيس مقصود .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

ينعقد مجلس الأمن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة (S/18501) .

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/18502 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو ممثل زيمبابوي وأدعوه الى إلقاء بيانه .

السيد مودنفي (زيمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يسرُّ وفد بلادي ان يراكم تتولون رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر ويشعر بالثقة في أنه بفضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستكون أعمال المجلس في أيدي مجربة . ويود وفد بلادي بالمثل أن يهنئ ممثل المملكة المتحدة لتأمله بنجاح شؤون المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

منذ ثلاثة أيام فقط اضطر مجلس الأمن الى اصدار بيان رشامي يناشد فيه جميع الاطراف المعنية في الشرق الاوسط بضبط النفس . وكان ذلك استجابة في حينها من جانب المجلس . ولكن من المحزن أن تل أبيب لم تصغ الى المناشدة الخاصة بضبط النفس . مرة أخرى نأتي الى هذا المجلس نتيجة مباشرة للأعمال الاسرائيلية ، وبصفة خاصة نتيجة لتصرفات القوات الاسرائيلية التي تحتل الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى بما في ذلك مدينة القدس الشريف .

ففي وقت مبكر من صباح أمس أطلقت القوات المحتلة النار وقتلت طالبين فلسطينيين غير مسلحين في جامعة بير زيت وجرحت عددا آخر ، منهم اثنان في حالة خطيرة . وبالإضافة الى ذلك فإن الطلبة الذين كانوا يقومون بإضراب ملازم أطلقت عليهم الغازات المسيلة للدموع وجرت مضايقتهم . والجامعة الآن تحت الحصار . وبالإمسا أعلنت مدينة بير زيت منطقة عسكرية وحظر دخول الصحفيين اليها . وكان حوالي ٥٠٠ جندي من قوات الاحتلال يجوبون شوارع مدينتي بير زيت ورام الله . ووفقا لوكالة أنباء رويتر : "طلب عدد من الاحزاب الاسرائيلية اليسارية إجراء مناقشة برلمانية عاجلة اليوم بشأن ما أسموه استخدام القوة الزائد عن الحد من جانب الجيش" .

إن المناخ في الشرق الاوسط مشحون للغاية بالفعل . والدم الفلسطيني يراق دون مبرر . وفي الوقت الذي يصبح فيه ضبط النفس الى أقصى حد والحرص مطلوبان لتجنب انتشار العنف والموت دون مبرر ، نجد أن الاستجابة الاسرائيلية بصفة متعمدة ومدبّرة هي إشارة المزيد من العنف وفرض المزيد من الموت والمعاناة على الشعب الفلسطيني .

لا يمكن أن يكون هناك عذر على الإطلاق لأن تفتح القوات المسلحة الثقيلة النيران وتؤدي الى قتل وجرح المدنيين الأبرياء غير المسلحين . لذلك يجب أن تـدان الاعمال التي تمّت أمس بأقوى عبارات ممكنة ليس بوصفها عملا إجراميا فقط بل باعتبارها مظهرا اضافيا لإزدراء اسرائيل الكامل لطلبات هذه الهيئة وللجمعية العامة فيما يتعلق باستمرار احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى ، بما فيها القدس ، ومعاملتها القاسية غير الانسانية للشعب الفلسطيني الذي يعاني تحت نير الاحتلال والقمع الاسرائيليين .

وفي المناقشات التي دارت ، والقرارات التي اتخذت أخيرا في الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ، اتضح بجلاء موقف المجتمع الدولي فيما يتعلق باحتلال اسرائيل وضّمها للقدس والتزاماتها تجاه الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى الواقعة تحت سيطرتها فقد أدانت الغالبية العظمى من الدول احتلال اسرائيل للقدس ورفضته كما رفضت الاعتراف بإعلان اسرائيل بأن تلك المدينة هي عاصمتهم . وبالمثل حكمت الجمعية العامة مؤخرا ، وبالأمر فقط على سبيل التحديد بأن تهويد اسرائيل للقدس من خلال قرارها بغرض قوانينها وولايتها القانونية وإدارتها على القدس ، يعتبر باطلا ولاغيا وليس له أي شرعية على الإطلاق .

إن اسرائيل دولة محتلة ومن هنا يجب أن تحكم تصرفاتها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . وبالتالي تقع عليها التزامات وواجبات محددة في قواعد القانون الدولي من بينها ضمان حماية وأمن الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى الواقعة تحت سيطرتها بما في ذلك سكان مدينة القدس وذلك في جميع الأوقات . وفيما يتعلق بالقدس فقد أعلن مجلس الأمن رأيه بشأن هذا الموضوع وغيره من العناصر في قرارته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) .

إن أنشطة اسرائيل الأخيرة وسياساتها المتعمدة بتجاهل أحكام هذه الهيئة والازدراء الكامل الذي تبديه للفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى الواقعة تحت سيطرتها تتطلب بل وتستوجب أن يتخذ مجلس الأمن اجراء اضافيا أشد قوة .

وبصرف النظر عن المسألة الراهنة التي أتت بنا الى هنا وتجاهل اسرائيل المستمر لمنظومة الامم المتحدة بأكملها فإننا نعتقد أنه يجب أن نولي عناية خاصة للتقارير المختلفة التي قدمت مؤخرا الى الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط . لقد أوضحت تلك التقارير التدهور الحاد المقلق للحالة هناك ، وهو أمر لا يمكن أن نتجاهله وخاصة عندما تفعل اسرائيل كل ما يمكن لتدهور الموقف وزيادته سوءا .

يجب كبح جماح اسرائيل ، وهذه الهيئة لديها القدرة والسلطة للعمل بطريقة حاسمة لتحقيق هذا الهدف .

وفي المناقشة التي دارت بشأن فلسطين والشرق الاوسط كانت هناك دائما اشارة وتأييد للدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ، وقد اقترح ذلك من وقت طويل وايدته بالكامل حركة بلدان عدم الانحياز عندما اجتمعت على مستوى القمة في هراري في وقت مبكر من هذا العام . كما كان هناك تأييد مماثل لان ينشئ مجلس الامن لجنة تحضيرية لاكتشاف طرق ووسائل عقد ذلك المؤتمر . وهذا اقتراح ايجابي . ونحسن بالتاكيد نؤيد هذه المبادرة البتة .

السيد الرئيس ، إننا نحث بلدكم العظيم على إقناع اسرائيل بهذا الامر . فلا يمكن أن يستمر الجمود الحالي الى الابد . دعونا نكسر هذا الجمود بالعقل والمنطق قبل أن يكسرنا بالدماء والسيوف .

وبالنظر الى تدهور الحالة في الشرق الاوسط ، كما يتضح من اعمال العنف الوحشية التي حدثت مؤخرا وكما تبينته المعلومات الواردة في العديد من تقارير الامم المتحدة المقدمة خلال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، فإننا نطلب من الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها وان تشترك مع غالبية الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، بتأييدها لهذه المقترحات الايجابية والبنّاءة التي تساعد على النهوض بقضية السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . إن اسرائيل ، شأنها شأن حليفها الفصل العنصري ، لابد لها أن تدرك انها بتفضيلها العنف على الحوار ستقف وحدها دون أن تجد أحدا الى جانبها .

ان الجمعية العامة وهذه الهيئة قد اتخذتا العديد من القرارات التي ترسمي بوضوح الاساس الذي يقوم عليه الحل الشامل والعادل والدايم للحالة في الشرق الاوسط . وتطالب تلك القرارات بانسحاب اسرائيل الكامل دون قيد أو شرط من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وبتمكين الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . وتشتمل هذه الحقوق على حقه في العودة وحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

وكما نعلم جميعا ، فإنه على الرغم من القرارات والمقررات التي اتخذت لم يتحقق تقدم يذكر نحو تحقيق هذه الاهداف ، ويعزى ذلك الى عجرة اسرائيل وتعنتها ويشجعها على ذلك ما تلقاه من الدعم السياسي والعسكري والمالي من المحسن الكبير لها .

ولا ينبغي السماح لاسرائيل - لمجرد أن لديها اصدقاء اقوياء واسلحة متقدمة - أن تستمر في سياساتها العدوانية والتوسعية في جميع أرجاء الشرق الاوسط . ولابد من إدانة أعمالها البغيضة ، ولا يجوز احتمال تعنتها ، ولابد من كبح عجزتها بإتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، كما حث على ذلك مؤتمر القمة الشامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز .

بيد أننا نود العودة الى المبادرات الايجابية . وفي الوقت الحالي إن إنشاء اللجنة التحضيرية من قبل هذا المجلس لتحقيق عقد مؤتمر السلام الدولي لايزال أكثر الخطوات تبشيرا بالخير . فالحالة في الشرق الاوسط تتدهور بسرعة ؛ والوقت مؤات الآن للقيام بعمل . ويتعين على المجلس أن يتخذ خطوات عاجلة لإنشاء اللجنة التحضيرية ؛ ويجب توجيه اللوم لاسرائيل على أعمالها الفادرة في بير زيت ورام الله ؛ وإدانتها لاستمرارها في احتلالها غير الشرعي واستهانتها الصفقة بمدينة القدس الشريف وسكانها ، وتحذيرها من مغبة خداعها لنفسها ومؤداه أن ضمها الزاحف للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها بقوة السلاح في عام ١٩٦٧ عمل يمكن أن يتقاضى عنه المجتمع الدولي ، أو أن يقبله الفلسطينيون وبقية الدول العربية . ولا بد من إرغام اسرائيل على ادراك أن الطريق الى السلم والبقاء يمر من خلال التعقل والمفاوضات . ان البديل عن السلم في الشرق الاوسط أفظع من أن نفكر فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوي على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ . المتكلم التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئتك على توليك رئاسة المجلس . وإننا نشعر بالتشجيع لحماسكم ، الذي تجلى بتاريخ ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ في البيان الذي أصدرتموه بإسم أعضاء المجلس وبالإذن منكم ، سوف أتلو نصه :

"إن أعضاء مجلس الأمن ، إذ يضعون في اعتبارهم سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه ، يعربون عن بالغ قلقهم إزاء ما يجري هناك حالياً من تصعيد للعنف الذي يمس السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها . ويناشد أعضاء المجلس جميع الاطراف المعنية ممارسة ضبط النفس من أجل إنهاء أعمال العنف هذه . كما يناشدون جميع الاطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين . وهم يحثون جميع

المعنيين على تسهيل الجهود التي تبذلها مختلف وكالات الامم المتحدة ،
ولا سيما وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق
الادنى ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، لتقديم المساعدات الانسانية" .
(S/18492)

ولسوء الحظ ، سيدي ، إن مناهدتكم لم تنل آذانا صاغية بعد .
أود أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري للجهود التي بذلها ممثل المملكة
المتحدة خلال فترة رئاسته للمجلس في الشهر الماضي ، وأشكره بوجه الخصوص على العمل
الشاق والجهود التي بذلها في عطلة نهاية الاسبوع الماضي . ولن أخوض بمزيد من
التفصيل في ذلك ، بيد أنني أود أن أشكره .

إن اللجنة السياسية الخاصة ما برحت لفترة طويلة من الوقت وفي عدد من
الجلسات تنظر في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي
المحتلة . وقد اتُخذ عدد من القرارات ونظرت الجمعية العامة منذ ٥٠ ساعة تقريبا
في نفس البند واتخذت القرارات ذات الملة . ولن نحاول اطالة المناقشة العامة بشأن
تلك الممارسات ، بل ليس في نيتنا ذلك . إننا ندرك ادراكا تاما وقت المجلس الشمين ،
وفي الوقت نفسه ندرك أهمية النظر في الأحداث ، وهذا أقل ما يمكن أن نقوله ، التي
وقعت في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، في الايام القليلة الماضية .
ولكن دعونا نبدأ بآخر الأحداث التي وقعت ، أي السبب الذي أدى الى عقد هذه
الجلسة العاجلة لمجلس الأمن . بإسم ضحايا التدابير القمعية التي اتخذتها اسرائيل
وبإسم الفلسطينيين الراحين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، ترغب منظمة التحرير
الفلسطينية ، ممثلهم الشرعي ، في الاعراب عن شكرها لأعضاء المجلس على استجابتهم
بهذه السرعة الى نداءهم وتعرب عن أملها في أن يتخذ المجلس الاجراء اللازم ضمن
السلطات الممنوحة به بموجب الميثاق ، للقضاء على العلة الحقيقية ، ألا وهي الاحتلال
نفسه ، وبذلك يوفر على المجلس عناء عقد عدة اجتماعات لتناول مشتقات الاحتلال
الاجنبي . ونتوجه بصورة خاصة بشكرنا وامتناننا لأعضاء المجلس الذين اشتركوا في
توجيه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في هذه المناقشة .

ولكن ، سيدي الرئيس ، أود أن أقول إننا ذكرنا في رسالتنا الموجهة اليكم بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ان ثلاثة طلاب قد لاقوا حتفهم من جراء إطلاق الرصاص عليهم . لقد تبين لنا الآن أن اثنين فقط لقيا حتفهما من جراء إطلاق الرصاص عليهما أما الثالث فقد أُصيب بجراح خطيرة وكان في حالة ظن فيها أنه قد لاقى حتفه . وهو لا يزال في المستشفى في حالة خطرة جدا بانتظار تلقي دم من فصيلة "أو - سالب" .

أما فيما يتعلق بمسألة إطلاق النار على الطلاب فقد ذكرت الأنباء أن طلاب جامعة بير زيت كانوا يحتفلون باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وكما تعرفون فإن الاحتفال بهذا اليوم بدأته الجمعية العامة التي تعقد اجتماعا خاصا يشترك فيه رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن الا اذا طرأت مسألة عاجلة في المجلس . وترد عادة عشرات الرسائل من رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية والممثلين ، فضلا عن ذلك يُدلى ببيانات للأعراب عن تأييد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ونضاله العادل .

وهكذا ، فإن المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة ، وبالإجماع تقريبا ، قرر أن يحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وأن الفلسطينيين تحت الاحتلال ، وطلبتهم ، وأعني الطلبة ، من حقهم ومن واجبهم الإعراب عن موقفهم بطريقة سلمية . وإنهم يتظاهرون للاعتراض على سياسات وممارسات الدولة المحتلة ، وعلى سياسة "القبضة الحديدية" وعلى إعادة العمل بإجراءات الطوارئ التي فرضها الانتداب البريطاني في ١٩٤٥ . انهم يحتجون على التدخل في حياتهم الأكاديمية ، وعلى ذبح وقتل ذوي قرباهم من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في لبنان ، حيث يرتكب الإسرائيليون أو المجموعات اللبنانية مثل مجموعة أمل أو غيرها ، عمليات الإبادة والقتل الجماعي ضدهم .

وإن الأسلحة التي استخدمها المتظاهرون من الطلبة لم تكن رشاشات . انهم لم يستخدموا إف - ٤ أو الدبابات أو العربات المصفحة ، كذلك لم يستخدموا السفن الحربية أو قصف المدفعية . فإن الأسلحة التي كانوا يستخدمونها والتي يستخدمونها دائما كانت الاعلام التي ترفع الشعارات التي تندد بالاحتلال غير المشروع ، وتشجب السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل وتندد بالهجمات التي تشن على إخوانهم في مخيمات اللاجئين . ولكن هناك أيضا أعلاما تحمل شعارات التأييد وتعلن عن تمسك هؤلاء الطلبة المتظاهرين بقضيتهم ، قضية تحررهم ، قضية السلم ، وتعرب أيضا عن تمسكهم بممثلهم الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . وبالطبع فإن هذه المظاهرات لا تروق للدولة المحتلة .

وهكذا أسرع جيش الاحتلال الى أماكن المظاهرات واستخدم القوة لتفريق المتظاهرين . ولكن الأسلحة التي استخدمها المتظاهرون في هذه الحالة أصبحت الحجارة ودارت معركة بالحجارة بعد ذلك . وهنا ظهر "التفوق" و "النظام" و "السلوك الإنساني" للدولة المحتلة وكشفت عن طبيعتها الحقيقية . وكان الرد هو إطلاق الرصاص من البنادق الأوتوماتيكية . وجرح الطلبة ، ومات منهم البعض ، وهذه هي القضية قيد المناقشة .

ولو حدث هذا في دولة مستقلة ذات سيادة ، لهُبَّ المجتمع الدولي يدين حكومة ذلك البلد ويمفها بالوحشية وبارتكابها أعمالا تنتهك حقوق الإنسان ، ولطالب المجتمع

الدولي تلك الحكومة بأن تتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي . وإننا نتساءل هنا : ماذا سوف يطالب به المجتمع الدولي ، ومجلس الأمن بالتحديد ، دولة محتلة مثل إسرائيل ؟ هل سوف يطالب إسرائيل باحترام أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؟ وإننا نتذكر جميعاً أن المادة الأولى من تلك الاتفاقية تنص :

"تلتزم الأطراف المتعاقدة باحترام هذه الاتفاقية وبضمان احترامها في كافة الظروف" .

هكذا توضح الاتفاقية أن الدول الأطراف في الاتفاقية تلتزم جميعاً بالاتفاقية سواء كانت الدول المتنازعة أو لم تكن طرفاً في الاتفاقية . وإننا نؤمن بأن أعضاء هذا المجلس ، فرادى وجماعات ، يتحتم عليهم فرض احترام الاتفاقية . وفي الساعة ١٥/٣٧ من يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ لاحظنا بارتياح بالغ أن كافة الدول الأعضاء في المجلس ، مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة ، باستثناء إسرائيل بالطبع ، الدولة المحتلة ، قد صوتت مؤيدة لما يلي :

"تؤكد [الجمعية العامة] انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس" . (قرار الجمعية العامة ٦٣/٤١ زاي ، الفقرة ١)

ولذلك نؤكد من جديد عميق ارتياحنا لأن جميع الدول الأعضاء قد صوتت مؤيدة ، وبالتالي التزمت بذلك الرأي .

وإننا نسأل مرة أخرى ماذا سوف يتخذ أعضاء مجلس الأمن من إجراءات لفرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة ؟ وعلى الأقل كيف سيعربون عن مواقفهم عندما تنتهك أحكام هذه الاتفاقية انتهاكاً صارخاً ، وعندما يطلق الرصاص على الطلبة الأبرياء ، أمل المستقبل ، ويجرحون برصاصات جيش محتل قوي ؟ وماذا تكون مشاعرهم لو حدث هذا لأطفالهم ؟

إن آخر الممارسات الإسرائيلية تنفيذا لسياسة القبضة الحديدية في الاراضي المحتلة كانت محل قرار آخر اعتمدته الجمعية العامة وفيه فإن الجمعية العامة :
"تدين السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الطلبة وأعضاء هيئات التدريس الفلسطينيين في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وبوجه خاص سياسة إطلاق النار على الطلاب العزل ، وما تؤدي إليه من إصابات عديدة" . (قرار الجمعية العامة ٦٣/٤١ زاي ، الفقرة ٢)

وفي أقل من ٢٤ ساعة استهزأت اسرائيل بالجمعية العامة في ردها . وقد تكلمت بعض الدول الاعضاء بإسهاب عما إذا كان إطلاق الرصاص على الطلبة العزل يعتبر سياسة أو ممارسة . ياللسخرية . بينما كانت روما تحترق ، كان هناك من يعزف الموسيقى ، هكذا يقول المثل . ليس هناك فارق ، ولكن في "جيش قوي منظم" فإن إطلاق النار يحدث بموجب سياسة معينة ، والنتيجة المحققة هي موت وجرح طلاب عزل . لماذا حدث هذا ؟ لقد أقام جيش الاحتلال بعض نقاط التفتيش خارج جامعة بير زيت . وإن أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وهو صالح عبد الجواد ، قد أوقف عند إحدى نقاط التفتيش التي أقامها الجيش لما يقرب من ٩٠ دقيقة . وحرّم من دخول الحرم الجامعي . وكانت لديه بعض المحاضرات يتوجب عليه إلقاؤها ولهذا فقد أصرّ على حقه في الدخول . وتساءل بعض طلبته عن السبب ، وتبع ذلك جرت مناقشة انتهت بإطلاق الرصاص وأسفرت عن مقتل اثنين ، وجرح ثالث لا يزال في حالة خطيرة .

وألقي القبض على عضو هيئة التدريس ، وحسب معلوماتنا انه أبعد عن الحرم الجامعي واحتجز في مكان غير معروف . وإن سلامته وعودته ينبغي أن تكونا أيضا إحدى مسؤوليات هذا المجلس . وقد اندفع عدد من الطلبة الى المستشفيات التي يعالج فيها زملاؤهم من جروح الرصاص التي يعانون منها ، وأعربوا عن رغبتهم في تبرعهم لهم بالدم ، إذا كانوا بحاجة لذلك . واقتحمت القوات الإسرائيلية المستشفيات وألقت القبض على عدد من هؤلاء الطلبة .

قبل أن أوصل كلمتي ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن أنقل ، عن طريقكم ، الى أسر الطالبين المقتولين ، تعازينا القلبية . وكما تعرفون ، سيدي الرئيس ، فإننا لا نستطيع الاتصال بهم رغم أنهم أشقاؤنا وحقيقاتنا . ولكنكم تستطيعون انتم الاتصال بهم بالنيابة عنا . وإننا نشارك في عزاء هذين الطالبين الباسلين الاعزليين . وأود أيضا أن أذكر أن جامعة بير زيت قد أعلنت ثلاثة أيام حدادا بهذه المناسبة . وبصراحة ، لقد شهدنا قوات الاحتلال العنصري تعمل . ألا يذكرنا هذا بالمعهد المظلمة للماضي القريب ؟ ولكن سياسة العنف هذه ليست جديدة ، فنحن الفلسطينيون نتذكر فظائع سنة ١٩٤٨ . وإن محاضر اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ منذ أربعين سنة تقريبا - تبين الملاحظة التالية التي وردت على لسان عضو من أعضاء الوزارة ، وهو السيد أهارون سيزلينغ ، وزير الزراعة في ذلك الوقت :

"لقد تلقيت رسالة عن الموضوع . وينبغي عليّ أن أقول إنني كنت أعلم كيف تدور الاحداث لبعض الوقت وقد أشرت الموضوع عدة مرات هنا . ولكن بعد قراءة هذه الرسالة لم تذق عيني النوم طوال الليل" .

لقد شعرت بأن ما يجري يؤرق ضميري وضمير أسرتي وضميرنا جميعا هنا . لم أستطع أن أتصور من أين أتينا وإلى أين نحن ذاهبون ... وكثيرا ما كنت أعترض حينما يقرن مصطلح "النازي" بالبريطانيين . لم أكن أحب استخدام هذا المصطلح ، حتى وإن كان البريطانيون قد ارتكبوا جرائم مماثلة لجرائم النازيين . ولكننا نحن اليهود أيضا نتصرف الآن كالنازيين ، وهذا يجعل كل كياني يرتعد ... وبديهي أنه لا بد من إخفاء هذه الأعمال عن الجمهور ، وأنا أوافق على أنه لا ينبغي لنا حتى أن نكشف عن أننا كنا نحقق فيها . ولكن لا بد من التحقيق فيها ... " .

ولقد كان عضو مجلس الوزراء يعلّق على تقارير عن الفظائع التي ارتكبتها الجنود الإسرائيليون أثناء غزوهم فلسطين في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٨ . آنذاك استطاعت إسرائيل أن تخفي فظائعها ، ولكن ذلك لم يعد في استطاعتها الآن .

وشمة جانب آخر من نتائج الاحتلال - أو ضرورة بتعبير آخر - هو الاستيطان - وهو يعني نقل السكان المدنيين الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة ، وهذا انتهاك آخر لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنص في المادة ٤٩ - ضمن جملة أمور - على ما يلي :

"لن تقوم السلطة المحتلة بنقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة" .

وقد أنشأ المجلس بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٩ لجنة :

"لدراسة حالة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس" .

وقد اضطلعت اللجنة بولايتها وقدمت تقريرين . وفي القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) أحاط المجلس علما بالتقرير الأول بالإجماع ، و "وافق على النتائج والتوصيات الواردة فيه" . ولكن المجلس امتنع حتى الآن عن النظر في التقرير الثاني . ومع هذا فإن تقرير اللجنة نبّها المجلس إلى الأخطار الكامنة في سياسة إسرائيل المتعلقة باستيطان المدنيين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، وإلى :

"ما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للسكان العرب والفلسطينيين

المحليين". (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠))

ونذكر بأنه في الأسبوع الماضي تناول مجلس الأمن وضعاً ناجماً عن تلك السياسة والممارسة ، وهو ما سُمّي بأحداث القدس المحزنة . والذي حدث في القدس الشريف هو أن السلطة المحتلة سمحت بإنشاء "مدرسة للتائبين يُقال أن بين طلابها عدداً كبيراً من المجرمين السابقين" ، ويطلق عليها يشيفا ، وبها :

"أُكتشفت أسلحة غير قانونية مخبأة ، في حوزة بعض يهود مدينة

القدس القديمة . وكان من بينها قنابل يدوية وأسلحة خفيفة" .

تلك هي المعلومات التي أبلغها ديفيد كراوس ، رئيس شرطة إسرائيل الوطنية ، الى الوزراء الاسرائيليين ، ثم وصف :

"استفزازات طلاب شوفو بانيم المستمرة ضد جيرانهم العرب . وكان من

بين ممارساتهم إلقاء أكياس البول والبراز من مبني يشيفا على منازل العرب القريبة" .

وهناك حدود للإذلال والمعاملة اللاإنسانية . وكانت النتيجة الحتمية نشوب مواجهة طعن فيها طالب من يشيفا طعنة مميتة .

وفي أكثر من معنى ، لم يفعل من أطلق عليهم الجيران العرب - الذين يعيشون هناك منذ أجيال - أكثر من ممارسة حق ، والقيام بواجب : وهو الكفاح المشروع ضد الاحتلال الاجنبي . ولكن عندما تقترن الإهانة بالاذى ، لا يمكن تفادي الضرر ، وقد طُفح الكيل . فماذا كان رد فعل الدولة المحتلة ؟ لقد أطلقت يد المستوطنين في إحراق منازل "جيرانهم" . رغم الوصية التي تقول "أحب جارك" - فالظاهر أن أولئك الطلاب لا يأخذون بالوصايا ، حتى وإن كانوا يدرسون التوراة - وأصبح أمن العرب الفلسطينيين معرضاً لخطر حقيقي .

وقد وجّه رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس دعوة الى القنصل العموم لفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في القدس وأدلى أمامهم بالبيان التالي :

(تكلّم بالعربية)

"أصحاب السعادة المحترمين ، أرحب بكم وأشكر لكم تلبية دعوتي لهذا اللقاء الذي أعلّق عليه شخصيا ، بصفتي رئيسا للهيئة الإسلامية العليا ، أهمية كبيرة لما نلمسه فيكم من اهتمام بالقضايا الإنسانية ، ومتابعة لما يعانيه المواطنون العرب في القدس وباقي أنحاء الأرض المحتلة من ظروف صعبة ، وما يتعرضون له من معاناة وملاحقة في شتى مجالات الحياة في ظل الاحتلال .

"أما بعد فإنني إذ أكرر ترحيبي بكم ، وددت ، بناء على قرار الهيئة الإسلامية العليا ، أن أطلعكم على أمور ثلاثة مما نعانى تحت الاحتلال ، على سبيل المثال ، وليس على سبيل الحصر ، وهي :

"أولا ، إن ما يتعرض له المواطنون في مدينة القدس مؤخرا ، من اعتداءات على حياتهم ، وحرق لسياراتهم وممتلكاتهم ، أشار القلق والفزع في قلوب المواطنين . ونحن نشعر بأننا مهددون دائما من قبل بعض الفئات الصهيونية المتطرفة ، وبخامة دعاة العنصرية من حركة "كاخ" . إن واجب الحفاظ على الأمن وعلى أرواح وممتلكات وأموال الناس هو مسؤولية السلطة ، وعلى السلطة أن تتحمل هذه المسؤولية كاملة ، وتضع حدا لاعتداء هؤلاء المعتدين . والهيئة الإسلامية العليا تشهدكم وتعلن للعالم أجمع أن المواطنين العرب في القدس غير آمنين على أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم ومقدساتهم . وترجو من العالم كله أن يمارس الوسائل الكفيلة بتأمين المواطنين في وطنهم ليحس الناس بالأمن والأمان .

"ثانيا ، مقبرة مآمن الله . إن الهيئة الإسلامية العليا التي تؤمن بأسمى المثل الإنسانية ، تأمل في نصره جميع محبي السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان ، بالوقوف معها في وجه الاعتداءات الصارخة التي تجرى ضد الأموات المسلمين في مقبرة مآمن الله ، الذين تتعرض عظامهم في قبورهم لجنازير وعجلات الجرافات ومختلف الآليات لتمرير خطوط المجاري التي تقوم بتمديداتها بلدية القدس في هذه المقبرة . ولم نتمكن بمختلف الوسائل المتاحة لنا من

إيقاف هذا الاعتداء . لذلك فإننا نأمل فيكم الوقوف الى جانبنا صونا لكرامة الإنسان وحفظا لحرمة الاموات الذين تجمع جميع الديانات على صيانة قبورهم وعدم الاعتداء على حرمت مقابرهم .

"أما الموضوع الثالث الذي وددت اطلعكم عليه فهو موضوع السجناء الامنيين وما يعانيه هؤلاء المعتقلون من سوء المعاملة وإهانة وإهمال وظروف سيئة تتنافى مع أبسط القواعد والمثل الانسانية . وأنا اطالب من خلال هذا اللقاء السلطات المحتلة بأن توفر لهم الظروف الحياتية التي تنص عليها جميع الشرائع والقوانين والاعراف الدولية .

"وختاما ، فان هموم الاحتلال كثيرة وأرجو منكم تبليغ حكوماتكم بأننا نحتاج الى تأثير قوة دولية للمحافظة على حياتنا ومقدساتنا .

"أشكركم مرة أخرى ، وآمل أن نلتقي في المستقبل القريب في ظروف أحسن ، مع احترامي وتقديري .

سعد الدين العلمي
رئيس الهيئة الاسلامية
العليا في القدس"

(واصل الكلمة بالانكليزية)

وهذا البيان مؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

انني واثق سيدي الرئيس من أن القنصل العام للولايات المتحدة في القدس والقناصل العامين الآخرين هناك قد أبلغوا عواصمهم بهذا الطلب . وقد قرأت عليكم هذا البيان لأبَيّن لكم الدرجة التي شهدتها التصعيد في التدابير القمعية والانتهاكات لحقوق الانسان وللاتفاقيات التي تنظم سلوك السلطة القائمة بالاحتلال .

في هذه المرحلة ، يتساءل المرء عما اذا كانت كل هذه الانتهاكات عفوية ، وماهو الدافع الحقيقي لهذه السياسات الاسرائيلية . لقد اتضح الهدف منها منذ حزيران/يونيه ١٩٤٨ ، عندما كتب وزير خارجية اسرائيل حينئذ ، السيد شاريت ، للسيد ناحوم غولدمان ، رئيس الكونغرس الصهيوني العالمي ، مايلي :

"ان أبرز حدث في التاريخ المعاصر لفلسطين ، الحدث الذي يتجاوز حدث إنشاء دولة اسرائيل ، هو الاجلاء الجماعي لسكانها العرب ... إن الفرص

التي يتيحها الواقع الحالي لايجاد حل دائم وجذري للمشكلة الاشد ازعاجا
للدولة اليهودية متسعة الافاق لدرجة تذهل المرء وأن العودة الى الامر
الواقع السابق شيء لايمكن تصوره .

ان خطط اسرائيل لا ترمي الى تنفيذ الاجلاء الجماعي للسكان العرب من فلسطين
فحسب ، بل تهدف أيضا الى القضاء عليهم . وهذا مُعَبَّر عنه في دور اسرائيل فسي
الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي قصف وتدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب
لبنان بالاشتراك مع عناصر أخرى .
هل سيستجيب المجلس لذلك ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل منظمة التحرير

الفلسطينية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .
المتكلم التالي هو ممثل الكويت ، الذي يود الادلاء ببيان بصفته رئيسا
لمجموعة الدول العربية لشهر كانون الاول/ديسمبر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة
المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، يطيب لي ، بصفتي

رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر ، وبالنيابة عن وفد بلادي أيضا ، أن أستهل
كلمتي بتهنئتك برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وأن أعرب لكم عن ثقتنا بأن خبرتكم
الدبلوماسية العريقة وتجاربكم المشهود بها ستمكنكم من توجيه أعمال المجلس بطريقة
فعّالة وإيجابية .

وأود أيضا الإعراب عن تقديرنا لسلفكم ، سير جون طومسون ، الممثل الدائم
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، على الطريقة التي تراس بها
المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

ينعقد مجلس الأمن مجددا اليوم للنظر في الممارسات الخطيرة التي تقوم بها
السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وقد استمعنا للتو
الى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي عرض على مجلسكم الموقر تفاصيل أعمال

القمع والاضطهاد التي قامت بها مؤخرا السلطة القائمة بالاحتلال ، وخاصة أعمالها في منطقة البيرة وجامعة بير زيت ، والتي تكشف بوضوح لا لبس فيه أن الأعمال والجرائم التي لا تحصى والتي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة تشكل إنتهاكا صارخا لاحكام القانون الدولي ، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ، وتخالف بشكل فاضح أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق الاساسية للانسان وميثاق الامم المتحدة .

لقد اخلت اسرائيل معايير ومفاهيم جديدة لاحكام القانون الدولي بحيث أصبحت تعتبر أي مقاومة للاحتلال ، حتى ولو بالتعبير بالكلام أو بالكتابة أو حتى الاعتقاد بعدم شرعية الاحتلال ، وهو تهديد لامن السلطة المحتلة مما يستوجب انزال أقصى أنواع العقوبة والقمع بأولئك المناظرين . ومما لا شك فيه أن الفرض الحقيقي لتلك المفاهيم والمعايير هو في حقيقة الامر التخلص من الوجود العربي الفلسطيني وانتزاعهم من أرض آبائهم وأجدادهم . وتعمل السلطات الاسرائيلية على تطبيق هذا المفهوم عن طريق فرض الامر الواقع الذي يتجلى في الاعتقال الاداري المطلق وفي العقاب الجماعي ، ونزع الملكية بطريقة غير قانونية ، واغلاق المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية ، واغلاق المحف ، وفرض حظر التجول لغترات طويلة على مدن وقري بأكملها ، وهدم المنازل ، والإبعاد والطرء والاحكام التمسفية ، وتدمير الهياكل الاساسية الاقتصادية ، ولعل ما شهدته الارض المحتلة ولا تزال تشهده خلال هذا الاسبوع لخير شاهد على مانقول . ولقد كتب مؤخرا أبا إيبان ، وزير خارجية اسرائيل السابق ، عن حياة الشطف والقهر التي يعيشها سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة ، موجهها الانتباه الى عدم وجود أي سبب يدعو الى الاعتقاد بأنه يمكن ادامة الحالة لفترة أطول كثيرا دون حدوث انفجار .

إن خير برهان على مدى المعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتضح من الاطلاع على تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة المقدم إلى الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/41/680 والمتضمن سرداً للاعتقالات الجماعية والتعذيب والأعمال الوحشية والسجن والطرْد والإبعاد وإغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية والطبية ، إضافة إلى أعمال الضم وإقامة المستوطنات وغيرها من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الشائعة لتغيير المركز القانوني والديموغرافي للأراضي المحتلة توطئة لضمها بالكامل ، وكما نصّت الفقرة ٩٠ من التقرير :

"إن السياسة التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة ما زالت ، كما كانت عليه الحال في الماضي ، تقوم على مبدأ أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ تشكل جزءاً من دولة إسرائيل . وهذا هو أساس سياسة الضم وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، التي تشكّل خرقاً صارخاً للالتزامات إسرائيل الدولية كدولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة [عام ١٩٤٩] المتعلقة بمعاملة المدنيين وقت الحرب ... [التي] تنص على أنه يجب اعتبار الاحتلال العسكري حالة مؤقتة ، قائمة بحكم الواقع ، لا تعطي أي حق كان للسلطة القائمة بالاحتلال على السلامة الإقليمية للأراضي المحتلة" .

لا يخفى على أعضاء مجلسكم الموقر مدى المكانة الدولية والقدسية التي تتمتع بها مدينة القدس مهد الأديان المقدسة . وأن ما يجري هذه الأيام في القدس المحتلة لينذر بخطر شديد إذا تفاقمَت هذه الأمور وتصاعدت بالطريقة والأسلوب اللذين تتبعهما سلطات الاحتلال من قمع عسكري للمقاومة السلمية التي يقوم بها أطفال وطلبة مدنيون أبرياء للتعبير عن سخطهم واستنكارهم لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي . واننا نود أن نلفت نظر المجلس إلى خطورة الوضع في القدس الشريف . ولذلك ترى المجموعة العربية أن دور مجلسكم تجاه الوضع هناك يتمثل في الدفاع عن مجموعة القرارات التي صدرت عنكم ، وضرورة العمل على إلزام المعتدي بالتقيّد بها .

على الرغم من ان عام ١٩٨٦ كان من المقرر أن يوافق السنة الدولية للسلام ، فإن الاراضي العربية المحتلة كانت ولا تزال أبعد ما تكون عن السلام ، فالشعب الفلسطيني ما زال يعاني من السياسات والممارسات اللاانسانية التي تتبعها اسرائيل ، وقد آن الاوان لأن يقوم المجتمع الدولي بوضع حد للسياسات التوسعية التي تتبعها اسرائيل وانتهاكاتها لاحكام القانون الدولي والصكوك الدولية الاخرى ، وأن يتحمل مسؤوليته فيما يتعلق بوقف الجور والمعاناة اللذين يتعرض لهما سكان الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . كما أنه يجب على مجلسكم مرة أخرى أن يدين بشدة أعمال اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، وأن يطالبها بوقف الانتهاكات الجسيمة الصارخة لحقوق الانسان فوراً .

إن إطالة أمد النزاع العربي - الاسرائيلي لم تؤد الى زيادة حدة التوتر في الشرق الاوسط فحسب ، بل إنها أمر يهدد أيضا السلم والامن الدوليين ، ودون ايجاد حل سياسي شامل وعادل لقضية فلسطين لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في المنطقة . هذا السلام الذي طالبت به المجموعة الدولية يوم أمس عندما صوّتت على قرارات الشرق الاوسط في الجمعية العامة بضرورة تنفيذ القرار الخاص بالدعوة الى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، كما نود أن نشير الى أن أي دعم سياسي واقتصادي وعسكري لاسرائيل سيزيدها تعنتاً ، كما أنه سيؤدي الى تشجيع اسرائيل على التماهي في سياستها العنصرية والقهرية . ولذلك فإنه لا بد لهذا المجلس أن يتحمل مسؤوليته بالزام اسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

واننا لعلى ثقة بأن كفاح شعب فلسطين وتأييد المجتمع الدولي له سيضعان حدا للسياسات والممارسات اللاانسانية التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المواطنين المدنيين الأبرياء .

إن المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها لهذا الشهر لتعرب عن شديد قلقها لما يجري حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف ، وتتوقع من مجلس الأمن ، وهو الجهاز الذي يعي تماماً خطورة التطورات الراهنة في الاراضي العربية المحتلة ، وخصوصاً تطورات الاسبوع الحالي ، أن يقوم بها تمليه عليه واجباته بموجب

الميثاق ، وآلا يترك الشعب الفلسطيني الضحية نهبا للقوة العسكرية الاسرائيلية الفاشمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل مصر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، إنه من دواعي الرضى أن نجدكم

في مقعد الرئاسة اليوم بالمجلس . ونحن على ثقة من أن قدراتكم المعروفة وخبرتكم

الكبيرة ستضمن للمجلس النجاح في أعماله خلال هذا الشهر . كما نود أن نتوجه

بالتقدير لسلفكم السير جون طومسون على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر

الماضي .

منذ أيام قليلة تحدث وفد بلادي بالجمعية العامة مرتين في إطار دراستها لبندي الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . وأوضحنا بجلاء ، في بياننا ، خطورة استمرار تجمد الموقف من جهود التسوية السلمية في الشرق الاوسط ، والتأكيد على احتمالات انفجار الوضع بالأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة والقدس . ولم تمض بضعة أيام منذ حديثنا الاول أمام الجمعية العامة يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ إلا وشهدنا انفجارا صاخبا في المدينة المقدسة قامت خلاله عناصر التطرف بمهاجمة السكان العرب الأمنين . وبالأمر فقط قامت القوات المسلحة الاسرائيلية بالاعتداء على الطلاب الفلسطينيين بجامعة بير زيت ، مما أدى الى سقوط عدد من الشهداء من أبناء الجامعة .

لا يحتاج تحليل الموقف بالأراضي المحتلة الى الكثير من البراعة أو النضوج السياسي ليتوصل المرء الى نتيجة مفادها أن هذا القدر الحالي من التوتر واحتمالات تصاعده سوف يبقى سيغا مسلطا يهدد استقرار وأمن السكان من أبناء الشعب الفلسطيني طالما بقيت سياسات وممارسات السلطة المحتلة لهذه الأراضي من ناحية ، أو الاستفزازات التي يقوم بها المستوطنون الذين أخذوا على عاتقهم ، منذ افتئاتهم على أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم بالضفة وغزة ، محاولين ارباب أبناء الشعب الفلسطيني والتعدي عليهم من ناحية أخرى . ولا يغيب على أحد أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي هو أولا وأخيرا السبب الرئيسي لتدهور الموقف .

لقد شهد العام الحالي في أيامه الاولى محاولة ، من جانب فوي التطرف التي تتبنى السياسات الخرقاء في استخدام القوة والعنف لتحقيق أهدافها ، للاعتداء على الحرم الشريف بالقدس . ونشهد الآن ، وعام ١٩٨٦ في أفوله ، هذه المحاولة الجديدة التي تستهدف كسر ارادة أبناء الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة ومقاومتهم .

إن مصر وهي تدين هذه المحاولات والممارسات تشق من أن كل محاولات الارهاب أو القهر لن تطفئ جذوة الوطنية الفلسطينية ، بل ستدفع بالمناضلين من أبناء شعب فلسطين الى تصعيد مقاومتهم وتصديهم للسلطة المحتلة في ممارساتها وتتمنتها .

إن الموقف الحالي الذي تشهده الأراضي المحتلة يستثير ، في بعض جوانبه ، السخرية . كما أنه في جوانب أخرى يدفع الى التفكير والتمعن وصولا الى النتيجة المنطقية للأمور .

أما السخرية فهي تعود الى الاستغراب من السرعة التي نسي بها البعض في اسرائيل من ضحايا الماضي في الاربعينات ما مورس ضدهم من أفعال وجرائم . وأما ما يستثير التفكير والتمعن فهو المقاومة الصلبة التي يتصدى بها شباب الأراضي المحتلة لسلطات الاحتلال - هؤلاء الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم فترة سنوات الاحتلال الاسرائيلي لبلادهم . إن شعورهم بقوميتهم ، وبحقوق شعبهم التاريخية في أراضي فلسطين ، كان المحرك لهم للوقوف هذه الوقفة الصامدة التي إن دلت على شيء فهي تدل على أن اسرائيل لم تنجح ولن تنجح في تحطيم إرادة المقاومة وأمانيتها في استعادة حقها في ممارسة تقرير المصير دون تدخل من أي طرف كان . إن هذا الدرس في صدق المقاومة والتضحية يجب ألا يغيب عن أحد أو على أي من هؤلاء الذين يتصورون أن الزمن كفيل بتحقيق أهداف التوسع على حساب الغير تحت أي دعاوى كانت سواء تاريخية أو أمنية أو غيرها .

لقد تنبّه المجتمع الدولي ، منذ وقعت الأراضي العربية في الجولان والقدس والضفة الغربية وغزة فريسة للاحتلال الاسرائيلي ، الى خطورة الموقف ، ومن ثم الى الحاجة الى التصدي لا لسياسات ضم الأراضي وفرض القوانين الاسرائيلية عليها فقط ، ولكن أيضا للأخطار التي تمثلها عمليات الاستيطان على مستقبل أي تسوية سلمية للنزاع . من هنا ، كان لكل من مجلس الامن والجمعية العامة مواقفه في التصدي للإجراءات التي قامت بها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ . ففي إطار مواقف المجلس كان القرار رقم ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي أكد فيه المجلس عدم شرعية اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية وأنها تشكل عقبة خطيرة في طريق التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط . كما كانت القرارات الأخرى لمجلس الامن في عام ١٩٨٠ وفي مقدمتها القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي

تضمن عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية في تغيير الوضع السكاني والتركيب التذليلي للاراضي المحتلة . والقرار رقم ٤٦٨ (١٩٨٠) بشأن التعبير عن القلق لقيام السلطات الاسرائيلية بطرد بعض زعماء وقادة مدن الضفة الغربية . والقرار رقم ٤٦٩ (١٩٨٠) الذي يستنكر عدم تنفيذ اسرائيل لمطالب مجلس الامن كما وردت بهاليه .

أما في اطار مواقف الجمعية العامة ، فقد وضحت في تصديها بشكل مبكر للانطمار الطاحنة في تصرفات اسرائيل بالنسبة لمستقبل القدس والاراضي المحتلة الاخرى . من هنا أيضا تصدت الجمعية في قراريتها ٢٢٥٢ (دإط - ٥) و ٢٢٥٤ (دإط - ٥) في تموز/يولييه ١٩٦٧ اللذين أكدا أن الاجراءات الاسرائيلية لضم القدس غير مشروعة ، وأن على اسرائيل إلغاءها والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس .

لا شك أن هذه السلسلة الطويلة من قرارات المجلس والجمعية التي أشرنا إلى بعضها فقط ، على سبيل المثال ، تكشف المدى الذي ذهبت إليه السياسة الاسرائيلية في رفض الالتزام بما يطلبه المجتمع الدولي . إلا أن ذلك يجب ألا يؤثر على تمسك مجلس الامن بهذه المبادئ الواضحة . ومن هنا ، فإن مصر تتوقع أن يقوم المجلس في نهائية مناقشته الحالية للموقف بالاراضي المحتلة ، بإعادة تأكيد النقاط التالية :

أولا ، المسؤوليات التي يفرضها القانون الدولي على اسرائيل باعتبارها قوة احتلال ينبغي أن تعمل على رعاية مصالح السكان لحين انحسار قبضة الاحتلال ؛

ثانيا ، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة التي تتعلق بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب على الاراضي المحتلة ، شالسا ، إدانة الاحداث الاخيرة سواء المتمثلة في عمليات استغزاز سكان القدس والاعتداء على ممتلكاتهم وأرواحهم ، أو في استخدام القوة المسلحة ضد الطلاب العزل من أبناء الجامعات الفلسطينية ؛ رابعا ، مطالبة اسرائيل ، القوة المحتلة للضفة الغربية وغزة ، بالامتناع عن ممارستها كافة التي أدانتها الجمعية العامة منذ أيام قليلة .

تؤمن مصر أن هذه المطالب التي يفرض الموقف المتدهور حاليا بالاراضي المحتلة على مجلس الأمن القيام بها يجب ألا تكون نهاية مطاف أعمال المجلس ، بل ان هذه الأوضاع واحتمالات تطورها الى المزيد من السوء ينبغي أن تشكل عنصرا دافعا للمجلس بجميع أعضائه ، وبخاصة أصحاب المقاعد الدائمة العضوية ، الى التصديّ النشاط والفعال لمعالجة جوهر الموقف ، المتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإنكار حق الفلسطينيين في العيش في حرية مثل باقي شعوب المنطقة بأرضهم في فلسطين .

لقد جاءت نتائج التصويت ، أول أمس فقط ، على قرار الجمعية العامة الخاص بالدعوة الى انعقاد المؤتمر الدولي للتسوية في الشرق الاوسط ، عاكسة بوضوح حجم التأييد الضخم الذي ينظر به المجتمع الدولي لهذه الفكرة كاسلوب منطقي وموضوعي للتحرك نحو التفاوض بين الاطراف المعنية وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي . وفي تقدير مصر ان هذا الموقف الحاسم من أعضاء المجتمع الدولي يفرض على كل القوى الجادة والمخلصة لجهود السلام أن تفكر بعمق فيما يمكن القيام به على مستوى مجلس الأمن ، وبالذات على مستوى الدول دائمة العضوية ، لإعداد الدقيق لانعقاد هذا المؤتمر .

ان الموقف يتدهور بالاراضي المحتلة ، ولا يغيب على أحد أن هذا التدهور يحمل أخطارا على جهود السلام التي تستهدف التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للنزاع . ان هذه الاخطار تفرض ولا شك على كل القوى المؤمنة بالسلام والتسوية العادلة في اسرائيل أن تقف وقفة صادقة مع النفس ، تتصدى من خلالها لكل محاولات التطرف والاعتداء .

ان هذه الاخطار التي تهدد الموقف ، وتؤدي الى تعميق عدم الثقة ، تحتتم على حكومة اسرائيل أن تراجع الوضع وأن تتخذ من الإجراءات ما يوقف التدهور بالأراضي المحتلة . وما زالت مصر تتوقع إجراءات جادة وفعالة لبناء الثقة لدى أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . تمهيدا لبدء مرحلة من المفاوضات الهادفة بين الأطراف المعنية ، من خلال مؤتمر دولي ، يحقق السلام بالشرق الاوسط .

ولحين انعقاد هذا المؤتمر ستمضي مصر في السعي للإعداد له ، وستبقى في نفس الوقت على مواقفها المبدئية في إدانة كل الأفعال التي تقوم بها قوى التطرف بإسرائيل لعرقلة جهود السلام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة . المتكلم التالي هو ممثل المغرب ، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس أود بادئ ذي بدء أن أزجي أصدق تهانئ وفدي على قبولكم رئاسة مجلس الأمن . فمفاتيكم الشخصية البارزة وكفاءتكم وحنكتكم الشابتان هي أفضل الضمانات لإنجاح عمل هذه الهيئة ، وكفالة اضطلاعها على نحو ملائم بمسؤوليتها الرئيسية : وهي صون السلم والأمن الدوليين .

ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود كافة التي بذلها سلفكم سير جون طومسون الذي أدار مناقشات المجلس في الشهر الماضي بطريقة رائعة .

ولقد ارتأت من واجبي بوصفي رئيسا لمجموعة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، وبوصفي ممثلا لصاحب الجلالة ملك المغرب - رئيس لجنة القدس التابعة لتلك المنظمة - أن أشارك في هذه المناقشة كي أطلع مجلس الأمن على القلق العميق الذي يعتري المجتمع الإسلامي بأسره إزاء الاحداث الخطيرة التي وقعت في القدس الشريف بتاريخ ٤ كانون الاول/ديسمبر .

لقد اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى أعمال العنف في القدس وذلك بإطلاقها النيران على الطلاب العزل في جامعة بير زيت حيث قتلت وجرحت بعضا منهم .

وقد جاءت هذه الاعمال الإجرامية في أعقاب العديد من إجراءات الإشارة العنصرية التي قام بها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان المدنيين في القدس على وجه الخصوص ، وفي الأراضي المحتلة بأكملها .

ومنذ عام ١٩٦٧ يقوم المحتلون الاسرائيليون بأعمال القمع المستمرة انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي تتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وقرارات مجلس الأمن : تتمثل في اتخاذ إجراءات غير شرعية بنزع ملكية السكان ، وإقامة المستوطنات ، وعدم احترام حقوق الإنسان الأساسية ، وتدنيس الأماكن المقدسة . وقد سحقت الفرصة لوفدي في واقع الأمر ليتكلم أمام مجلس الأمن بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام بشأن موضوع تدنيس السلطات الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف الذي سيظل دوماً أول قبلة ولّى المسلمون جميعاً وجوههم شطرها في صلاتهم وثالث الحرمين الشريفين .

ومن هنا ان الأحداث الأخيرة تسهم في تصعيد العنف والإجراءات غير الشرعية التي تعد جزءاً من المخطط الإسرائيلي الرامي الى تهويد الأراضي المحتلة وحرمان الملايين من المسلمين والمسيحيين من حقهم في زيارة أماكنهم المقدسة . ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يكون المجتمع الدولي أكثر حزمًا بغية وقف هذا التصعيد وفرض احترام أقدس القيم الإنسانية .

ومنذ إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في أعقاب الحريق الإجرامي الذي اندلع في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ مباشرة والذي ألحق أضراراً بالمسجد الأقصى تعمل بدأب لتحريّر القدس بغية استعادة السلم والسكينة هناك حتى تتمكن من استئناف القيام بدورها الذي اضطلعت به طيلة عدة قرون - ألا وهو كونها رمزا لتقارب أتباع الديانات السماوية الثلاث وتعايشهم في انسجام وتسامح .

هكذا ، فإن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس منذ انشائها عام ١٩٧٩ بذل دون كلل جهودا مكثفة لحماية مدينة القدس بالاتصال الشخصي بصاحب القداسة البابا وبعدد كبير من رؤساء الدول ليشرح خطر التهويد والقضاء على التوازن القديم الازل في المدينة المقدسة ، وكذلك الحاجة الملحة الى تعبئة الوسائل المتاحة لوقف سياسة الامر الواقع الاسرائيلية وللتوصل الى تسوية سلمية لهذه المسألة .

وللاسف ، لا تزال اسرائيل تصم آذانها عن صوت العقل والسلم وتختار سياسة المصاغة والتحدى إزاء المجتمع الاسلامي ، وذلك بضم مدينة القدس وجعلها بعد ذلك عاصمتها الإدارية .

استجاب المجلس لمطالب صاحب الجلالة الملك بتأكيد مرار عديدة ، ولا سيما في قراره ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ أن :

"جميع التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بغية تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف ، لا صحة لها من الناحية القانونية" (القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) ، الفقرة ٣) .

أعلنت الجمعية العامة أيضا أن تلك التدابير باطلة ولاغية ، وطالبت اسرائيل دائما باحترام مركز مدينة القدس .

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تحت رئاسة السفير ماسامبا ساري ، الذي نحياه بحرارة ، حلت في تقارير كثيرة الحالة السائدة في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وعرضت بطريقة موضوعية الممارسات الاسرائيلية لانكارها المتكرر لحقوق السكان المدنيين وانتهاك كراماتهم ومعتقداتهم المقدسة .

إن أحداث ٤ كانون الاول/ديسمبر لا يمكن النظر فيها بمعزل عن غيرها . إنها جزء من سياسة قمع منتظمة ترمي الى بث الرعب ووضع السكان المدنيين في حالة من انعدام الامن ، وأخيرا طردهم من وطنهم .

وباسم المبادئ التي استرشدنا بها دائما في عملنا ، يتعين على مجلسنا أن يتمدى لذلك مرة أخرى ، حتى لا يداي القانون بالاقدام دون عقاب ، وحتى يمكن تجنب وقوع ما لا يمكن اصلاحه . إن هذا هو ما يتطلبه الحفاظ على مصداقية منظمنا . ما قيمة قرارات مجلسنا إذا ما شكك فيها باستمرار الذين توجه اليهم ، دون اتخاذ أية تدابير مناسبة للتذكير بهيبة الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والامن الدوليين ؟

هكذا نرى أهمية مداولات مجلسنا الذي وضع الملايين من المؤمنين برسالته ثقتهم فيه منذ أقحمت القدس في الاضطراب والتوتر اللذين يعصفان بمنطقة الشرق الاوسط . إن كون كل ما يمس القدس أمرا حساسا للغاية مسألة مشروعة ومفهومة . وقيام مجلس الامن باتخاذ موقف واضح لا لبس فيه في هذا الشأن هو ضمن وسيلة لتعزيز فرص التسوية الشاملة لمسألة الشرق الاوسط مع احترام الحقوق المقدسة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

إن المملكة المغربية ، في قيامها بشتى مسؤولياتها في اطار المجتمع الاسلامي ، ستواصل العمل من أجل نصره المثل العليا المتمثلة في التسامح والتعايش والسلام التي لا تزال القدس رمزا ابديا لها ، باعتبارها مهد الحضارات العالمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم الثاني هو ممثل اسرائيل ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة

المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر .

ولا يساورنا شك في أن خبرتكم وحنكتكم وحكمتم الكبيرة متمكنكم من قيادة مداولات

المجلس بنفس القدر من الفاعلية والتفوق الذي أدار به سلفكم السفير جون طومسون

أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

من المفيد دائما أن نبدأ بحقائق الحالة السائدة .

منذ بضعة أيام تلقت السلطات الاسرائيلية معلومات مسبقة بشأن خطط تخل بالنظام العام في الاحياء المحيطة بمدينة رام الله . واستنادا الى هذه المعلومات ، وضعت قوات الدفاع الاسرائيلية نقاط تفتيش على الطريق الموصل بين رام الله وبير زيت . ونقاط التفتيش هذه وسائل روتينية لمنع الهجمات الارهابية والتخريب على الشغب ، وقد فعلت هذا مرات عديدة في الماضي .

في الساعة ٨/٣٠ من صباح يوم ٤ كانون الاول/ديسمبر توقفت مركبة في طريقها الى بير زيت بالقرب من نقطة التفتيش . وغادرت مجموعة كبيرة من الشباب المركبة وبدأت تتقدم صوب نقطة التفتيش وتجمعت حول الجنود الاسرائيليين القلائل الموجودين بها . وقام ما يبدو أنه رئيس المجموعة ، واسمه صلاح عبد الجواد ، وهو بجامعة بير زيت ومنضم الى منظمة التحرير الفلسطينية بوضع سيارته في منتصف الطريق - مغترق الطرق وعطل المرور كله - ورفض زحزحة السيارة حتى يتأكد من إقفال الطريق . وبدأ يحرض المجموعة التي زاد عددها ووصل الحشد الى حوالي ٢٠٠ شخص .

بدأ الحشد يلقي الاحجار على جنود قوات الدفاع الاسرائيلية القلائل في نقطة التفتيش ، الذين حاولوا اخلاء الطريق واستعادة النظام . وواجه الجنود حالة لا يمكن السيطرة عليها . واستخدموا القنابل المسيلة للدموع ، وتمكنوا من تفريق الحشد .

بعد ذلك بوقت قصير ، في الساعة ١١/٣٠ بدأت عدة مئات من الطلاب الشغب خارج المباني القديمة لجامعة بير زيت . في هذه الاثناء - في تلك اللحظة بالذات - بدأ طلاب آخرون يعرقلون المرور كله في طرق مختلفة ، بما في ذلك الطرق الرئيسية المؤدية من جبال جوديا الى السهل الساحلي . وكانت هناك اضطرابات أخرى في منطقة رام الله كلها ، منسقة وموقوتة حتى تبدأ في نفس اللحظة تماما . وأود أن أضيف أن أعمال عرقلة الطرق المتزامنة هذه تتطلب إعدادا كبيرا ، وكانت تستلزم إعدادا محكما قبل وقوع الحادث ، لأنها شملت تكديس أغراض كثيرة ، مثل السيارات المكينة والثلاجات القديمة ، والاحجار الكبيرة التي كدست حتى يمكن استخدامها في الوقت المناسب ولم يكن ذلك شيئا تلقائيا أو عفويا أو عشوائيا .

اندفعت قوة صغيرة من قوات الدفاع الاسرائيلي فورا الى مكان الحادث ، ووجست نفسها وسط مجموعة تفوقها عددا من المشاغبيين الذين يقدرون بالمئات والذين هاجموها بإلقاء الاحجار والعمي الحديدية وأغراض أخرى طائفة . حاولت القوة أن تفرق هذا الحشد ، وهو حشد أكبر بكثير ، بالغاز المسيل للدموع وبطلقات النار في الهواء ورمصاصات المطاط . وفشلت كل هذه الوسائل . وغمر الجنود تقريبا بالحشد وكانوا في خطر أن يقتلوا .

ولما لم يكن هناك من بديل ، اتبع قائد المجموع الاجراء الوحيد - بل هو في الحقيقة الاجراء الاخير - المتاح في الحالات الخطيرة ، وهي الحالات التي تهدد فيها الحياة .

لقد وجهوا النيران الى اقدام المتظاهرين . وللأسف أدى ذلك الى جرح عدد كبير ، وموت إثنين . ومن المهم أن تؤكد أن الهدف الوحيد لهذا الاستعمال المحدود للقوة كان منع المتظاهرين من سحق الوحدة . والواقع أنه إذا لم تكن القوة قد تصرفت بضبط النفس ، على عكس ما يزعم البعض هنا كذبا ، لكنت النتائج مختلفة تماما . من المهم أيضا أن نبين أن المتظاهرين حاولوا بالقوة منع سيارات الإسعاف والمساعدة الطبية التي أرسلتها السلطات على وجه السرعة ، من الوصول الى المصابين . وقد أبعد الجرحى بعد ذلك ، وعلى الرغم من هذه العقبات تمكنت السلطات من نقلهم الى مستشفى رام الله . وبعد ذلك بقليل اختطفت الجثتان من المستشفى ، بهدف واضح هو استخدامهما للتحريض على المزيد من المظاهرات . وقد اكتشفت الجثتان فيما بعد وسيجري دفنهما كالمعتاد .

وفي الساعة ١٨/٠٠ ، أي السادسة مساء تفرق المتظاهرون . واتخذت السلطات خطوات عديدة لتهدئة الحالة ولاستعادة النظام العام وتضمن ذلك اجراء محادثات مع قادة المجتمعات المحلية ومع المسؤولين في الجامعة . وكانت هذه الخطوات ناجحة ، والآن يسود الهدوء في المنطقة كلها .

هذه هي الحقائق الاساسية لما حدث . ولكنها لن تكون كاملة إلا إذا قدمنا فهما أوسع للحالة في الجامعات في يهودا والسامرة .

قبل ١٩٦٧ وتحت الحكم الأردني ، لم تكن توجد جامعة واحدة في المنطقة . وجميع الجامعات التي تعمل الآن - وهي ست جامعات ، واحدة منها في غزة - فتحت وتطورت واعتمدت كجامعات مكتملة من قبل اسرائيل . وهي تضم الآن حوالي ١٤ ٠٠٠ طالب وما يزيده على ٦٠٠ محاضر . وقد أظهرت اسرائيل بوضوح سياستها الخاصة بتعزيز التعليم العالي ، بل وأي نوع من التعليم . فمذ ١٩٦٧ انخفض معدل الامية بين المواطنين العرب في الاقليم الى أكثر من النصف وزاد عدد الطلبة عن الضعف ، كما زاد عدد الفصول الدراسية . وانني أتحدى أي شخص هنا أن يشير الى إنجاز أعلى من ذلك في أي مكان من العالم . والواقع أن ذلك لا يتضمن التعليم فقط بل يشمل أي ميدان نعيش به مستوى المعيشة في الميدان الاقتصادي أو غيره من الميادين . والسبب في هذا التحدي هو أن

أركز على نقطة معينة ، وهي أننا لا ننكر أن هناك خلافاً يبعث على الجدل . ولا ننكر أن هناك إدارة عسكرية . هناك على العكس إدارة عسكرية لأننا نريد أن نحقق تسوية سياسية ، ولكن هناك آخرون - دعوا إلى عقد هذه الجلسة - لا يريدون تحقيق تسوية سياسية والآن لدى كل منا - والبعض منا يهتم بالموضوع واسرائيل من بينهم - فكرة عن أننا نريد أن نحل هذه المشكلة السياسية ، ولكن بما أننا لا نستطيع أن نمل إلى طاولة المفاوضات ، فإن علينا مسؤولية العمل بحكومة عسكرية ولا أرى ، ولا أستطيع أن أرى أي إدارة عسكرية أكثر اعتدالاً في التاريخ . وهذه الحقائق التي ذكرتها ليست سوى أمثلة توضح ذلك ، وهناك الكثير من الحقائق الأخرى .

أما في الجامعات فقد ركزت اسرائيل بصورة خاصة على الحرية الأكاديمية . وفي جامعات يهودا والسامرة فإن المنهج التعليمي هو نفس المنهج المطبق في نظام التعليم الأردني ، أما في غزة فإن المنهج التعليمي هو نفس المنهج المطبق في نظام التعليم المصري . إن توجيه الجامعات ، من الناحيتين الأكاديمية والإدارية يقع بالكامل في أيدي هيئاتها الحاكمة ولكنني أود هنا أن أقول شيئاً هاماً . إن الحرية الأكاديمية ليست رخصة للتظاهر . ولا تتضمن إيقاع الفوضى بالنظام العام أو التهديدات التي تنشر أو للعنف . ويجب بالمثل أن نلاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية صعدت كل جهودها على مر السنين لتخريب الغرض الأكاديمي من الجامعات ، ولتحويلها إلى مراكز للتحريض والتطرف والرعب وفي حالات كثيرة تسببت أعمال الشغب التي تحرض على القيام بها منظمة التحرير الفلسطينية في غلق الجامعات بصورة مؤقتة ليس بأمر من السلطات الإسرائيلية ولكن من جانب مجالس إدارتها .

اسمحوا لي الآن أن أقدم مثالا سريعاً لما أتكلم بشأنه ، وهذا المثال هو عينة من مادة مطبوعة ، نشرات يوزعها مشيرو الشغب التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية في حرم الجامعات : أولاً ، تقويم منظمة التحرير الفلسطينية - فتح لعام ١٩٨٦ . وهي تشير إلى احتفال خاص بالذكرى السنوية للمذبحة التي ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينية ضد الرياضيين الاسرائيليين في ميونيخ في ١٩٧٢ ، وقتل ٢١ من أطفال المدارس في معالوت في عام ١٩٧٤ . احتفالات لها قيمة أكاديمية !

ثانيا ، نشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تقدم تعليمات مفصلة لإعداد قنابل الشراك المتفجرة وبها عناوين عن "توقيت" و "وزع هذه الأجهزة" وتحت هذه العناوين يرد ما يلي :

"توجد أجهزة متفجرة تنفجر عندما يلمسها الباحث عنها وتقتله . هناك طرق لتضليل العدو بزرع بعض الأجهزة على أمل أن واحدا منها سينفجر بينما يعمل العدو على إبطال تأثير الجهاز الذي وجده" .

هذا المنشور معنون "فن المواجهة" . وهذا هو فكر منظمة التحرير الفلسطينية عن الفنون التحريرية .

وأخيرا ، وثيقة توضح الهدف النهائي لمنظمة التحرير الفلسطينية . هذه خريطة اسرائيل ، ويلاحظ الاعضاء ان هذه الخريطة لا تتضمن الارض المتنازع عليها فقط . والواقع ان هذه الارض غير محددة هنا . إنها تتضمن جميع أراضي اسرائيل فيما قبل ١٩٦٧ ، وحيغا وتل أبيب والقدس ، وكل بومة فيها وهناك مواعظ عديدة مكتوبة على الجانب نصها كما يلي : "فتح تقول ٠٠٠ فلسطين لنا ٠٠٠ كل فلسطين ٠٠٠ إذهبوا هناك بدمائكم" . لقد انشئت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤ ولم يكن هناك أراض متنازع عليها ، وكان الهدف هو نفسه لم يتغير . الهدف واضح وهو إبادة اسرائيل . وهذه هي المادة التي توزعها منظمة التحرير الآن ، واليوم في الجامعات ، وبهذه المناسبة وحتى انتهى من هذه النقطة فانها تقدم صورا توضيحية . ويمكن للأعضاء أن يروا هذه الصور ، إذا ما نظروا بعناية . فعلى اليسار هنا توجد بندقية كالاشنيكوف ، وعلى اليمين توجد أجزاء قنبلة يدوية حتى يعرف الناس أي أسلوب ينبغي استخدامه لتحقيق هذا الهدف .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تقدم هذا البديل الصارخ الى الذين يؤمنون مثلنا بأن الجامعات يجب أن تعمل على تعزيز الاعتدال والفهم والتعايش السلمي والتسامح . إن أهدافها تعارض هذه الأهداف بكل ما في الكلمة من معنى . إنها تريد العنف . إنها تريد التطرف . إنها تريد الغوض . إنها تريد سفك الدماء . وكلما زاد ذلك كان أفضل . ولا فرق عندها بين الدماء التي تسفك ، سواء كانت دماء يهودية أم

دماء عربية . فأيا منهما يخدم هدفها المتمثل في إبعاد السلم وعرقلة المصالحة وأي احتمال للتسوية السياسية . هذا هو ما تسعى إليه منظمة التحرير الفلسطينية ، الصراع وليس التوفيق والتصفية وليس التحرر .

ونفس هذا الاتجاه قاد منظمة التحرير الفلسطينية عندما أرسلت ١٧ من القتل من قواتها من جنين الى القدس في الاسبوع الماضي . وكانت التعليمات المحددة لهؤلاء القتل هي قتل يهودي ، أي يهودي ، ولا يهم أي يهودي . والفكرة هنا أيضا لم تكن مجرد قتل أشخاص ، بل قتل احتمالات السلم .

وبالرغم من جهود منظمة التحرير الفلسطينية فإن هذا السلم هو الحالة العامة السائدة في القدس ، فمنذ عام ١٩٦٧ تتخذ حكومة اسرائيل وبلدية القدس خطوات بعميدة المدى لتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الجماعات الدينية والعرقية في المدينة ، وتكفلان للجميع حرية الوصول الى الأماكن المقدسة في المدينة والصلاة فيها . كما توفران الخدمات البلدية للجميع دون تحيز ، وتملحان الاجزاء المتهدمة من المدينة القديمة في جميع أحيائها . لقد نجحت الجهود الاسرائيلية - المعترف بها على نطاق واسع من جانب المراقبين غير المتحيزين - في المحافظة على الهدوء العام في مدينة لها أهمية تاريخية ودينية بالنسبة لكثيرين ، وغرقت في الصراع بسبب ذلك .

وكانت الهجمات الإرهابية المتكررة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي الاسلوب الذي فكرت المنظمة انه سيقرب هذا التوازن الحساس رأسا على عقب . وكان مقتل الطالب اليهودي الياهو اميدي في الاسبوع الماضي الحادث الاخير من سلسلة الهجمات التي ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينية في الشهور الستة الاخيرة .

وفي ٨ آذار/مارس اغتيل رجل يهودي بالقرب من بوابة دمشق . وفي ٨ نيسان/ابريل القيت قنابل حارقة على سيارة لنقل الركاب وأدى ذلك الى قتل ١٠ مسافرين . وفي حزيران/يونيه انفجرت قنبلة في متجر في القدس . وقذفت سيارة اخرى بالقنابل اليدوية . وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر أُلقيت القنابل اليدوية على الجنود والمذبذبين بالقرب من الحائط الغربي ، وهو أقدس مكان عند الشعب اليهودي ، وقتل مدني واحد وجرح ٦٩ شخصا .

إن الهدف الرئيسي وراء هذه الهجمات هو دائماً نفس الهدف لا يتغير . ألا وهو إشارة الشعب وزيادة الكراهية بين العرب واليهود .

وفي الحقيقة أنه بعد قتل الياهو أميدي ، نشأت اضطرابات . وقد اتخذت الشرطة الاسرائيلية اجراءات فورية وتدابير حازمة لاستعادة الهدوء والنظام . فقد طلبت قوات تعزيز ألفت القبض على المشتبه بهم ؛ وكفلت سلامة ورفاه جميع السكان . وقد ناشد رئيس دولة اسرائيل العرب واليهود على السواء بالكف عن جميع مظاهر العنف والتطرف والتحريض . وقد ردد هذا النداء نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ، والمتحدث الرسمي باسم الكينيست ، ورئيس بلدية القدس والعديد من أعضاء الكينيست . ومن الجدير بالذكر أن بلدية القدس قد قدمت جميع الخدمات والمساعدة الممكنة للسكان العرب الذين تأثروا بالاضطرابات . وقد تم توفير المساكن البديلة لبضع أسر كانت بحاجة اليها . وقد بدأت البلدية في الوقت نفسه بعملية إصلاح وترميم للبيوت التي تأثرت بذلك .

وهكذا فقد تصرفّت حكومة اسرائيل وبلدية القدس بطريقة تنم عن الشعور التام بالمسؤولية . فقد هبتا فوراً لكبح الاضطراب المدني وتعويض السكان عن الخسائر . وطالبتا العرب واليهود على السواء باستئناف حياتهم العادية . وباختصار ، فقد سمعتا الى تهديّة الحالة التي حرّضت عليها عن عمد منظمة التحرير الفلسطينية .

وبصورة مماثلة ، تصرفت اسرائيل بالأمس في بير زيت . إن مسؤولية الحكومة تجاه إنفاذ القانون والنظام لا تغير من مركز الأراضي الواقعة تحت سيطرتها . لقد اضطلعت اسرائيل بمسؤوليتها بموجب قوانينها والقانون الدولي .

لا يمكننا بل لا ينبغي لنا أن ننظر الى الحادث الذي وقع بالأمس في بير زيت بصورة منفصلة . فهذا جزء من جهد أكبر تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة موقفها الممزق . وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الضعف يستبد بها بسرعة في كل مكان . وأن هذا الانحدار - ربما هو شيء ليس معروفا عادة لدى الناس - قد أدى الى حرب داخلية في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ، والجميع يعرف ذلك . ولكن

في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وفي نفس الجامعات التي نتحدث عنها ، فإن شتى الفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ما برحت على مر السنوات والاشهر الماضية منهمكة في قتال إحداها الأخرى داخل الجامعات .

بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ ، على سبيل المثال ، نشبت مواجهة ضارية ، على نحو خاص ، بين طلاب ينتمون الى هذه الفصائل المتناحرة في جامعة بير زيت . وقد نجم عن ذلك جرح أربعين طالبا ، أدخل العديد منهم الى المستشفى من جرّاء اصابتهم بجراح خطيرة . أما الاضرار التي لحقت بالحرم الجامعي فقد كانت كبيرة . وقد طردت إدارة جامعة بير زيت خمسة طلاب محرضين ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية وأغلقت الجامعة لعدة أسابيع . ومنذ ذلك الوقت توجد صراعات داخلية في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية من هذا النوع ولكنها أقل ضخامة . وعملية التحريض جيدة التنسيق التي قامت بها فتح استهدفت ، من بين مقاصد أخرى ، إعادة بسط سيطرة منظمة فتح على فصائلها المتناحرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا يمدق أيضا على الأعمال الارهابية الأخيرة التي وقعت في القدس . والمعادلة بسيطة : إنني أقتل إنني أشير الشغب ولذلك هانذا .

إن شعور منظمة التحرير الفلسطينية بأن الضعف يكتنفها هو الذي أدى بها الى السعي الى استعادة نفوذها الارهابي في لبنان . ولكن كما يعلم الجميع ، فإن السكان الشيعة بصورة عامة ، اذ يتذكرون جيدا عقد الرب لمظمة التحرير الفلسطينية وأعمال الاغتيال والنهب التي قامت بها ، يقاومون بشدة محاولات منظمة التحرير الفلسطينية هذه للعودة الى لبنان .

وتخبرنا اليوم القمة الرئيسية التي نقلتها صحيفة "النيويورك تايمز" من بيروت بذلك جيدا . فهي تقول :

"لقد أدى القتال الوحشي بصورة خاصة بين الشيعة اللبنانيين والفلسطينيين ، وهو قتال استمر لمدة شهرين ، الى معاناة على نطاق ضخم يفوق معايير المعاناة الطويلة لهذا البلد .

"ووفقا لسجلات الشرطة فقد قتل أكثر من ٥٥٠ شخصا وجرح ٢ ٠٠٠ ونزح جميع السكان من جراء القتال الأخير ، الذي مابرح محتما في المناطق التي يقطنها الفلسطينيون في لبنان .

"فقد قتل ٨٠٠ شخص وجرح ٣ ٠٠٠ في جولتين سابقتين من الصدام المسلح ، في عام ١٩٨٥ وفي وقت سابق من هذا العام" . ("محيطة النيويورك تايمز" ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الصفحة ١ ألف)

إن مجلس الأمن يجد نفسه الآن أمام سخط مزدوج . السخط الأول هو أن يطلب اليه الانعقاد بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لوفاة شخصين في بير زيت ، وهما وفاتان يؤسف لهما على أي حال ، بينما نجد أن الارهابيين الحقيقيين الذين ورد وصفهم في لبنان ، يشتركون في أعمال القتل وجلب المعاناة لآلاف الأشخاص لا يستحقون اجتماعا مماثلا . ومن الواضح أن هذا يخبرنا بأن القصد هنا هو استخدام هذا المحفل اليوم ليس من أجل معالجة المشاكل الرئيسية بل إخفاؤها ، وليس من أجل تخفيف حدة التوتر ولكن إلهابه .

أما السخط الثاني فهو ، أن مجلس الأمن يتلقى الآن شكاوى عن العنف في القدس وبير زيت من نفس الناس الذين أعدوا لهذا العنف في المقام الأول . إن منظمة التحرير الفلسطينية ومن يؤيدونها يعرفون تمام المعرفة أن اتخاذ المجلس لأي إجراء بشأن الموضوع لن يؤدي إلّا الى تفاقم الحالة التي هدأت واستتب فيها السلم النسبي نتيجة للجهود المضنية التي اضطلع بها .

هذا هو بالضبط ما تريده منظمة التحرير الفلسطينية ألا وهو إساءة استخدام المجلس لأغراض الدعاية والتحريض السياسي . وإذا أبدى المجلس أي لين باعتماده قرارا تؤيده منظمة التحرير الفلسطينية فإنه سوف يشجع منظمة التحرير الفلسطينية على إشارة المزيد من أعمال الشغب وإراقة الدماء . ولا أعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تأمل في مكافئة أكبر من تلك ، لذلك ينبغي رفضه حالا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

أعطي الكلمة الآن لممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي طلب الكلمة ممارسة

لحق الرد .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إننا أيضا نشعر بالدهشة لأن مجلس الأمن لم يجتمع قط للنظر في ضحايا

القصف الاسرائيلي من الزوارق الحربية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب

لبنان . فبالامس فقط ، كانت الزوارق الحربية الاسرائيلية تقصف مخيمات اللاجئين تلك .

لذلك فإننا نشعر بالدهشة حقا ، لأن هذا المجلس لم ينعقد للنظر في تلك الجرائم .

ولكنني أود أن أتناول مسألة أكثر أهمية أثيرت في هذا الاجتماع ، أو بالأحرى

أشارها مؤخرا ممثل اسرائيل . فقد أخبر المجلس بأن اسرائيل ترغب في التسوية

السياسية . فهل ما يقوله صحيح حقا ؟ لقد لاحظنا بالامس في الجلسة العامة أن ١٢٥

دولة عضوا قد أيدت الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . وكانت

اسرائيل من بين الدول الثلاث التي ضغطت الزر الاحمر لتعرقل عملية إحلال السلام في

الشرق الأوسط .

وبالطبع فقد تكلم عن طاولة المفاوضات . إننا في منظمة التحرير الفلسطينية

قد قلناها بصراحة : إن تلك هي أفضل طاولة للمفاوضات وفي الحقيقة أن هذا المحفل ،

محفل مجلس الأمن قد أنشئ بصورة محددة لصيانة السلم والأمن الدوليين . لذلك فأي

طاولة مفاوضات تلك التي يمكن أن تكون أفضل منه لإجراء عملية المفاوضات ؟ وبطبيعة

الحال إذا كانت ستجرى المفاوضات ، فبين من ستجرى ، إذا لم تجر بين أطراف النزاع ؟

إن منظمة التحرير الفلسطينية ، قد أكدت من جديد موقفها ، من خلال رسالة

وجهها الرئيس ياسر عرفات الى وزارة الخارجية الامريكية ، وفيها أكد من جديد

موقفنا من أننا نرحب بجميع المساعي الرامية الى عقد مؤتمر السلام . وأن مؤتمر

السلام كما نفهمه هو مؤتمر تشترك فيه الاطراف المعنية مباشرة في الصراع . فلن

يكون تجمعاً أو حشداً كبيراً أو تجمعاً لالقاء الخطب البلاغية . إنما سيكون مؤتمر سلام يقوم على أساس مبادئ الميثاق وجميع القرارات ذات الصلة . ولا يمكن للمرء أن يتعشم حقاً في السلم إذا كان لا يعرف الأسس اللازمة لعملية السلم تلك .

إنني مخول - وإنني دائماً مخول - لأكرر موقفنا . إننا نؤيد عقد مؤتمر سلام تشترك فيه أطراف النزاع ، وهذا المجلس يمكن أن يستخدم كوسيلة لتمكيننا من الجلوس وإقرار السلم . ولا يمكننا أن نتصور السلم بأي شكل يختلف عن هذا الشكل .

هناك اهانة موجهة لذكاء أي شخص هنا . هل كان الاحتلال العسكري في أي وقت ما يتميز بالرافة ؟ ان مصطلح "احتلال" يعني أن الاحتلال موجود ، وسواء كان السكان يأكلون اللحوم أو (الفلفل) - التي تعتبر غذاءهم الشعبي - فان الاحتلال هو الاحتلال .

ولكن ان بيان ممثل اسرائيل مليء طبعاً بالتناقضات ، فهو يقول ان منظمة التحرير الفلسطينية قد فقدت قوتها ، والمؤيدين لها ، وما الى ذلك ، ومع ذلك فانه يقول لنا انهم كان ينبغي لهم أن يحضروا كل قواتهم وأن يطلقوا الرصاص على المتظاهرين الذين يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية . اذن ما هو الصحيح ؟ اذا لم يعد يوجد أنصار لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لماذا تطلق قوات الاحتلال الرصاص على المتظاهرين ؟ إلا ان هناك شيئاً محدداً : لم يسمع أحد بأن اطلاق الرصاص على الاقدام يمكن أن يوجه رصاصة الى الرأس أو في القلب ، وهذه هي الطريقة التي قتل بها هذان الشهيدان - اذ مات أحدهما من رصاصة في رأسه والآخر من رصاصة في صدره - وانني واشق أن هاتين الرصاصتين كانتا موجّهتين الى هذين الجزئين من جسديهما ، لا الى الاقدام .

وقد أشير الى حائط المبكى ، الحائط الغربي ، وكانت هذه اكدوبة . لم يقع هجوم على الحائط الغربي . وان الممثل الاسرائيلي أعلم مني في هذا الشأن . ولا بد انه قد عرف أن حائط المبكى من بين أقدس مقدسات المسلمين . فهو المكان الذي حمل الملاك جبريل النبي اليه . وحسبنا نعلم ان ساحة البراق - حائط البراق - مقدس بالنسبة للمسلمين ، وربما يكون أكثر تقديساً من الحائط الغربي في منطقة البراق . وبالطبع اطلقت قنابل على القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، وان ما لم يذكره ممثل اسرائيل بالتحديد هو ان الهجوم على القوات الاسرائيلية قد وقع في الاراضي المحتلة ، ولكن ليس في حائط المبكى . وينبغي أن يصحح هذا على أي حال .

وفيما يتعلق "باليد الممدودة" ، كيف يمكن لممثل اسرائيل أن يعلل القانون الجديد الذي صدر في اسرائيل في ٥ آب/اغسطس من هذه السنة ، والذي بموجبه يعاقب أي اسرائيلي يتكلم مع أي عضو من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بالسجن مدة ثلاث سنوات . أولاً ، مَنْ مِنَ الفلسطينيين ليس عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية ؟ في

الأراضي المحتلة بمفغة خاصة نجد أن كل الفلسطينيين تقريباً أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية . فكيف للمرء أن يفرّق بين عضو من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وعضو آخر ؟ ان الانتماء الى منظمة التحرير الفلسطينية عبارة عن جنسية ؛ منظمة التحرير الفلسطينية جنسية . وليس بوسع أي فرد أن يميز بين مواطن وآخر في أي بلد ما . ومع ذلك ، مما يبين أن ذلك القانون عنصري أن عدداً من اليهود الاسرائيليين اجتمعوا بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية منذ أسابيع قليلة في بوخارست . وماذا كانت النتيجة ؟ ألقى القبض على بعضهم وقد يحاكمون لمجرد انهم يطالبون بالسلم .

دعونا نرى ما نشرته صحيفة "جيروزاليم بوست" الصادرة في القدس - وكانت تسمى في وقتنا "بلستين بوست" . انها تقول في إحدى مقالاتها :

"إن حركة السلام الآن تطلب الى جميع اليهود والعرب المشاركة في مظاهرة شعبية من أجل السلم للقدس . ولن يكون هناك تسامح أو رافضة ازاء اليهود الذين يشيرون الشعب" .

نشر هذا في صحيفة "جيروزاليم بوست" . ونحن ندرك ايضاً بعض ما يجري في الكنيسة ، الذي يطالب بعض أعضائه بشرح السبب الذي من أجله لم تتمكن السلطات المزعومة من الحفاظ على القانون والنظام في الأراضي المحتلة .

وفي الختام ، أود أن أقول انه اذا كانت الدعوة الى السلم والمفاوضات حقيقية ، فلعلنا نستطيع ، تحت رئاستكم ، سيدي ، الشروع في العملية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظراً لتأخر الوقت اعتزم رفع

جلسة مجلس الأمن الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ، سوف تعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله يوم الاثنين الموافق ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٢٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥